مجلة عدالة الألكترونية، العدد السابع والثلاثين، حزيران 2007

نحو تحطيم صنميّة 1967:
أفكار أوّليّة حول الذات والحقيقيّ

نمر سلطاني*

صارَ ميراثُنا في يدِ الغرباء
وصارتْ سيوفُ العدوّ: سقوف منازلنا
أمل دُنقل، "مراثي اليمامة"

مقدّمة

يحتفي "معسكرا السلام" الإسرائيليّ والفلسطينيّ التقليديّان بـ 1967 على أنّه حدث قابلٌ للتبدّل، في حين يبقى 1948 خارج نطاق التداول الجدّي. بعبارة أخرى، يُصنّف 1967 على أنّه "سياسيّ"، بينما يُصنّف 1948 على أنّه "لاتاريخيّ"؛ 1967 هو المتحوّل، بينما 1948 هو الثابت. رُغم ذلك، لا تقلّ الهالة الأسطورية التي تحيط بـ 1967 عن تلك التي تحيط بـ 1948. كما يصبو كلا المعسكرين إلى السيّادة على أنها نهايتهما القصوى: "دولة يهوديّة"، "حلّ الدولتين"، إلخ.

أدّعي هنا بأنّ 1967 و 1948 ليسا مختلفين كثيرًا؛ كلاهما متحوّل. "الحقيقة" و "التاريخ" هما نتاج إنسانيّ. ليس هنالك أيّ شيء طبيعيّ، غير قابلٍ للتغيير أو حتميّ بشأنهما. من هذا المنظور، يدّعي هذا المقال بأنّ 1948 و 1967 هما حاجزان خلقَهما البشر، وبالتالي يمكن إزالتهما وإعادة خلقِهما من جديد. علاوةً على ذلك، يجب فهم الدولانية بوصفها وسيلةً لغاية لا على أنها الغاية بحدّ ذاتها.

لكنّ هذا غير كافٍ. فإلى جانب هذه الخطوة، يتعيّن علينا أن نتخلّى عن افتتاننا بالسيوف. يجب نزع سلاح القوّة بوصفه راوية التاريخ الرئيسيّ ومشيّد الواقع. إنّ السقوف في قصيدة أمل دُنقل، المقتبسة أعلاه، صنيعة السيوف. يجب كشف أصل هذه السقوف. كما يجب إلقاء السيوف جانبا وعدم السّماح لها بتصميم آفاقنا. فخلف هذه السقوف المصطنعة، قد تكون لدينا فرصة أفضل لحياة أفضل. لكن، ليست هناك ضمانات لذلك.

***

هل بمقدور موضوع القوّة (القمع، الاستعمار، إلخ)، أو الذات المقموعة، "إعادة كتابة شروط الاستحالة على أنّها شروط المُمكن"؟

إنّ قصّة الفلسطينيين هي قصّة وكلاء يتمتعون بالحيوية: توكيد متواصل على تجليّات متعدّدة للذاتيّة (subjectivity). لكنّ هذا لم يؤدّ، حتى اللحظة، إلى تحقيق الأهداف المنشودة للوكالة الجمعية (القومية الفلسطينية). فالذاتيّة، بمعناها الضيّق كوكالة (agency)، قد تكون مرتبطة بالرغبات، أي الرغبة في تحقيق غايات محدّدة. غير أنّها لا تحمل معها شروط نجاحها. إضافة إلى ذلك، لا تفضي أشكال الذاتيّة المختلفة، بالضرورة، إلى الاتجاه نفسه. وهكذا، فإنها قد تثير الرغبة في، ومن المحتمل أن تؤدّي إلى، غايات متضاربة.

تتطلّب الثورة، وفقًا لـ حنه أرندت، ثلاثة شروط: العنف والتوق للتجديد وقصّة لبداية جديدة. القصّة الفلسطينية من هذه الناحية، لا سيّما منذ أواسط ستينيّات القرن العشرين، هي مشروع ثورة ووعد لم يتجسّد ببداية جديدة. الثورة الفلسطينية لم تتحقق بعد.

* نمر سلطاني هو مرشح للقب الدكتوراة في كليّة الحقوق في جامعة هارفارد في الولايات المتحدة.

إذًا، يمكن للمرء أن يقرأ نصّ ("واقع") الذاتيّة الفلسطينية – أو بالأحرى: الوكالة الجمعيّة – على أنّه إخفاق. فرغم الإنجازات الهامة، لا يزال الهدف الرئيس (الحرّيّة) بعيدًا عن متناول اليد حتى الآن. ويميل المرء إلى مقارنة هذا الوضع بمفهوم الدفرانس (differance) عند جاك دريدا: إنّه مؤجّل وإنّه مختلف. إنّه مؤجل لأنّ التلبية الفورية للحقوق الفلسطينيّة (اتفاقيات أوسلو) أتت قبل الحرية، ومنذ ذلك الحين فهي تؤجّل – على ما يبدو – وصول الحرية إلى جميع الفلسطينيين (استعمار القدس والضفة الغربية يتواصل في حين وضعت مسألة اللاجئين على الرفّ). وهو مختلف لأنّ الحكم الذاتيّ ليس استقلالاً، ولأنّ السلطة الفلسطينية ليست دولةً.

بالمقابل، إنّ نصّ القوّة الإسرائيليّة – كما سأوضح أدناه – هو أيضًا قصّة إخفاق. فأهدافه (الاستسلام الفلسطينيّ والعربيّ: "الأمن") يتعذّر الدفاع عنها وحمايتها. بل إنّها تحمل في طيّاتها قَدَرَ عدم الاكتفاء الذاتي.

إنّ إخفاق القوة الاسرائيلية والذاتيّة الفلسطينية هي دعوات لخلق شروط جديدة للوجود.

هل نجحت الذات الفلسطينية بإسماع صوتها؟ بالتأكيد. من خلال الحياة والموت، المقاومة والتّعاون، العنف والإنتاج الثقافي، المشاريع الثورية والمفاوضات، التحرير "وبناء الدولة"، الشهادة والصمت، المعاناة والجراح، العدل والحقوق، القانون الدولي والقانون الإسرائيلي، التعذيب والاستشهاد، المنفى والصمود، المنازل المهدّمة والأحلام المحطّمة، الأمل واليأس، دولانية خارج الوطن، إلخ.

هل سُمع الصوت الفلسطيني؟ من هم المتلقون؟ ما هي شروط الإنصات؟ إننا نعود، إذاً، إلى سؤالنا الافتتاحيّ ونعيد صياغته: هل تتطلب إعادة كتابة شروط الاستحالة كشروط الممكن تحقيقَ غايات الوكالة الجمعية؟ أو، هل يستدعي الإنصات فتح الإمكانيات التي يمكنها أن تؤدي، أو لا تؤدي، إلى النهايات المرغوب فيها فحسب؟ يبدو أن انعدام القدرة على التنبؤ هو أحد المتغيّرات: لا يمكن لشروط الاستحالة ولا لشروط الممكن أن تخلق حالة من الإنغلاق المحكم.

إن بقايا الظرف الاستعماري هي عقبات إضافية أمام سماع صوت الذات المقموعة (إلى جانب تقاسُم العمل الدوليّ، انعدام التكافؤ الفظ في علاقات القوة، لغة القانون، إلخ..). وفي حين كان المشروع الثوري نتاجًا لرفض صنمية (fetishism) 1948، فقد كانت اتفاقيات أوسلو نتيجة لصنمية 1967. وعلى غرار شعوب ما بعد الاستعمار الأخرى، ورث الفلسطينيون (أو بدقة أكبر: السلطة الفلسطينية) الميراث الاستعماري، وإن لم يكن بيروقراطية متطوّرة بشكل كامل كما كان الحال في التقاليد الاستعمارية الأخرى. لكن، خلافًا لشعوب ما بعد الاستعمار الأخرى، لا يزال الفلسطينيون تحت الظرف الاستعماري. وبالفعل، فإنّ تخيّل الـ "ما بعد-" دون جلاء المستعمرين، وتحمّل مسؤولية الحرية دون التمتع بالحرية، هما إرث اتفاقيات أوسلو. شكّلت عملية أوسلو آخر مرحلة في تحويل المشروع الثوريّ إلى طبقة كومبرادوية ("ترويض الوحش"؟). ورغم التباينات ("الانعتاق السياسي" بمصطلحات ماركس)، يشبه هذا الوضع وضع الكومبرادوريين في تقاسُم العمل الدولي الاستعماري الجديد (وبالتالي، الحيلولة دون "الانعتاق الإنساني").

في الاحتلال الاستعماري الحديث المتأخّر هنالك مركز للقوّة: إنّه آلة تنتج الألم والموت والدمار. إنّ وكلاء هذه القوّة مرئيون بالنسبة للمستعمَر: البلدوزرات تقتحم منزلك. وعلى الرّغم من أن القوة تزعم أنّها موجودة في كل مكان في كل وقت وتتطلّع إلى ذلك، إلا أنّ هذه الرغبة تبقى غير ملبّاة. لقد كانت إسرائيل، على مدى ستّين عامًا وأربعين عامًا بمثابة المؤلّف المركزي لـ"الواقع" ولـ"التاريخ" الفلسطينيين داخل حدود 1948 وبعدها داخل حدود 1967. يدّعي أكيلي مبيمبي أنّ "أبرع شكل من أشكال قوّة الموت (necropower) هو الاحتلال الاستعماري المُعاصر لفلسطين"، كونه يدمج ما بين "الانضباطيّ (disciplinary) والسياسة الجسدية (biopolitical) وسياسة الموت." لكنّ الوكالة الفلسطينية الرئيسية كانت تلك التي ظهرت في الأساس خارج نظام سيطرة إسرائيل، بين اللاجئين. لذلك، بقيت قدرات إسرائيل على الكتابة محدودة. أمّا اتفاقيات أوسلو فقد زادت من قدرة الكتابة. مع ذلك، تعدّدت أشكال المقاومة في وجه تنوّع إستراتيجيات القوة. وهكذا، فإنّ المستويات الجديدة من الكتابة تستدعي أشكالاً جديدة من المقاومة. وبالتالي، فإنّ تزايد القدرة على الكتابة لا يملي عواقب حتميّة، ولا يستتبع عدم قابلية لعكس النتائج؛ بل على العكس من ذلك، فهي تكشف النقاب عن حدود القوّة.

ما يبدو لي ملحًّا في هذه الأيام، في الذكرى الأربعين لحرب عام 1967، هو مهمّة مُضاعفة: الأولى، إزالة صنميّة الحقيقيّ (concrete): كلا الخطابين الصهيونيّ والعربيّ أسيرُ قبضة زمكانيّة معروضة على أنّها ثابتة، من غير التعاطي مع عنصر الاعتماديّة (contingency) المتأصّل فيها، وبالتالي عدم استقرارها. إنّه من غير الواضح لي (رغم أنه مفهوم) لماذا يجب أن يصبح "واقع" من صنع الإنسان سجنًا للأفكار عند تخطيط ومناقشة سيناريوهات "واقع" ممكنة أخرى من صنع الإنسان. من هذه الناحية، لا يختلف العام-الحدث 1948 عن العام-الحدث 1967 كثيرًا. والاختلاف الوحيد، حسب رأيي، هو ردّ فعل بنية القوّة المُسيطرة (أي المجتمع الدولي). لقد تمّت أسطرة 1948 و 1967 من قبل الطرفين، على حدّ سواء. ولكنّ الإنجاز الرئيس، من منظور صهيونيّ، بما يتعلق بـ 1967 هو المزيد من الأسطرة لـ 1948 ومحو معظم آثار الاعتماديّة. إنّ البقاء مضمونٌ للحقيقيّ لأمدٍ طويل؛ أي إنّ حقيقة الحقيقيّ تزداد. إلا أنّ هذا المشروع ليس بقادرٍ على القيام بأكثر من تصنيم الحقيقيّ عن طريق عرضه كأنّه غير قابلٍ للتغيير. ذلك أنّ الحقيقيّ يبقى، في خاتمة المطاف، هو الحقيقيّ (أي، مجرّد ظروف الوجود) وبوصفه كذلك يمكن إعادة بنائه. إنّ الحقيقيّ يمثّل تركيبة معينة من القوّة، ويمكن إقتلاع ذلك أو استبداله دون تصنيم السيادة ("حلّ الدولتين"، "حلّ الدولة الواحدة"، "الدولة اليهوديّة"، إلخ..).

إنّ إزالة صنميّة الحقيقيّ لا تعني بأنّ الحقيقيّ سيختفي، أو أنّه سيفقد حقيقيّته (القيود الخارجيّة على قوة الذات ستبقى، بانتظار من يتحدّاها). هي تعني فقط أنّها لن تبدو بعد الآن طبيعية أو ضرورية أو بديهيّة. باختصار، ينكشف الحقيقيّ على حقيقته (إن صحّ التعبير) تعسّفيًا ومصطنعًا؛ يغدو قراءة واحدة لـ "الواقع" من بين العديد من القراءات، أو حتى "واقعًا" واحدًا من بين عدة احتمالات.

المهمّة الثانية هي التحرّر من الافتتان بالقوة. هناك ثلاث إستراتيجيّات خطابية لافتة تطوّرت ضمن الخطاب الصهيونيّ حول حرب 1967: تتمحور الأولى في تكرار سرديات 1948 لتتيح للمعتدي أن يدّعي الضحويّة (يتمّ الطعن في هذا، جزئيًا، من قبل التاريخ التنقيحيّ). الثانية هي الاستيلاء على "الكونيّ" بوصفه العينيّ: عبثيات قانونية ونصيّة (أشهرها الخلاف حول "الـ" التعريف في قرار الأمم المتحدة رقم 242) تحاول التستّر على أيديولوجية القوّة والتوسّع (لا يذكر هذا الخطاب حرب 1956 الاستعمارية ولا يتمّ ربطها مع حرب 1967). الإستراتيجية الثالثة هي الفصل المفهوميّ بين الحرب وبين نتائجها (الاحتلال والاستعمار) لكي تتبعه أشكال تمييز أخلاقيّ: مهمّا كان رأيك في النتائج فإنّ الحرب شرعيةٌ. بموجب هذه الحجّة فإنّ الحرب ليست شرعيةً في ضوء ما سبقها فحسب، وإنّما، أيضًا، في ضوء ما كان من المُمكن أن يحدث لو أنّها انتهت خلافًا لما انتهت إليه. هذه الحجّة تتيح إجماعًا أوسع في صفوف القبيلة.

يعتمد هذا الوسيط الخطابيّ على تصنيع القوّة والذعر. وهو يكشف عن الافتتان بالقوّة وكذلك عن الذعر من إمكانيّة الهزيمة ومن رؤية الصهيونية نفسها لوجودها ولأفعالها كظالمة. وقد تقود، ربّما بشكل ينمّ عن مفارقة، الهزيمة الفعليّة، كما حدث في تمّوز-آب 2006، المستعمِر إلى المزيد من الافتتان بالقوّة. وقد ساهمت الانتصارات الحقيقيّة مثل حرب عام 1967، والحروب غير الواضحة، مثل حرب عام 1973، هي أيضا في إذكاء هذا الافتتان. وعلى نفس المنوال، فإنّ من المرجّح أن يصبح المستضعفون جرّاء هذا الافتتان – بغضّ النظر عمّا إذا كان مصدر ذلك نصرًا أم هزيمةً – هم أنفسهم مُطاردين من قبل شبح القوّة. يجب كسر هذه الحلقة المُفرغة واستئصال روح القوة الشريرة. إذا كانت القوّة هي الدافع المحرّك لـ "التاريخ" فإنّ خلع عرش القوّة يعني خلع عرش "التاريخ".

لم تكن الرّحلة الفلسطينيّة، حتى اللحظة، قصّة كانتية- هيغيلية- ماركسية متفائلة: حركة التاريخ المتناسقة نحو الحرية الإنسانيّة. فعدد عناصر الانكفاء النيتشويّة يضاهي عدد نقاط التفتيش والحواجز التي أقامتها إسرائيل في المناطق المحتلّة. بمقدور كلٍّ من المُستعمِر والمُستعمَر إزالة الحواجز القائمة وتغيير الأساليب الحالية لإنتاج "الواقع". وعلى غرار نقاط التفتيش على الأرض، يجب عدم فهم 1948 و 1967 على أنّهما ضروريّان أو غير قابلين للتغيير. علينا، في نهاية الأمر، ألاّ نسارع إلى إصدار الأحكام: إذا كانت هذه أربعين عامًا فقط، فإنّ تلك ستون عامًا فقط.

إنّ الدعوة لتحطيم صنمية 1948 و 1967 هي دعوة لتحطيم صنمية "التاريخ".